**المطلوب قانون انتخابات نيابية وطني**

**د. خالد الخير**

إن الهدف الرئيسي لأي نظام انتخابي هو ضمان التمثيل الصحيح، ولكي نتوصل الى هذا علينا إقران الديموقراطية بالمحاسبة السياسية، إذ أنه في ديموقراطيات العالم الأكثر تقدماً يخضع رجال السياسة للمساءلة والمحاسبة من خلال آليات الديموقراطية.  
أما في لبنان فآلية المحاسبة في الحياة السياسية والبرلمانية لم تكن فاعلة، ولن تكون إذا لم نبدأ بتجديد الحياة السياسية في مرحلة أولى تم تطويرها في مرحلة ثانية، لأن التجديد والوقوف في دائرته هو بحد ذاته جمود. من هنا فإن أي تقويم نجريه للحياة السياسية "الانتخابية" في لبنان بهدف تقصّي سبل تجديدها أو تطويرها لا بد ان ينطلق من تقويم لفعالية التجربة الديموقراطية وسلامة النظام الذي تدور في إطاره، ولبنان منذ نشأته يعيش ديموقراطية تحبو في طريق وعرة وتعتريها الشوائب على صعد كثيرة، ونظامه يعاني مرضاً مزمناً رافقه منذ نشأته ألا وهو الفروق الشاسعة بين النظرية والتطبيق.  
وبالتالي، فإن المجلس النيابي في لبنان ليس نتاجاً ولا تعبيراً عن الديموقراطية في مفهومها المبدئي والعملي المنتج والمنشط، ولا تعبيراً حقيقياً عن إرادة المواطنين الواعية، بل هو اجتماع ممثلي الطوائف والمذاهب وزعماء العائلات والعشائر والمناطق، يتستر برداء المحافظة والحرص على الوحدة الوطنية والعيش المشرك والديموقراطية وشعارات رنّانة جوفاء لم يعد يتسع لها مكان.   
فهي ما زالت، أي اللعبة الانتخابية، بعيدة عن الديموقراطية والوطنية والحزبية والبرامج السياسية الهادفة لتجديد الحياة السياسية وتطويرها باتجاه ربط المواطن وتكريس ولائه للوطن (المؤسسة)، وهكذا ظلت معركة الانتخابات النيابية محصورة ورهينة الداء المستشري داخل كل طائفة أولاً، ثم داخل كل منطقة ومذهب وعائلة ثانياً، على أساس لوائح اسيمة تضم أشخاصاً لا يجمعهم إلا اسم اللائحة، فهي رفقة طريق الى المحطة النهائية... ساحة النجمة.  
والواقع ان الانتخابات النيابية في لبنان حاضراً هي انتخابات الأمر الواقع فالقانون الانتخابي الذي يجدر بنا ان نطمح إليه في لبنان هو الذي يوفّق بين صحة التمثيل على المستوى الوطني، ليتسنى لنا التوصل الى وحدة وطنية معاشة واقعاً لا في الشعارات والخطب الرنانة، قانون يجمع بين اللبنانيين ولا يفرّقهم، يكون واحداً للجميع وغير مفصّل على قياس البعض دون البعض الآخر، وان يسمح بمشاركة أكبر واوسع للشباب ويحض على قيام أحزاب سياسية جديدة لا تقوم على سلطات فئوية أو عائلية وقبلية أو مناطقية أو طائفية، ويدخل في رحاب الانتماء الأوسع، الانتماء الوطني، كذلك يحض على بلورة تكتلات تتجاوز الواقع السياسي المعاش حالياً توصلاً الى تحقيق الانصهار الوطني وترسيخ فكرة المواطنية اللبنانية. وهذا ليس بالمستحيل. فالتجربة اللبنانية غنية في هذا المجال وخاصة في مجال الدوائر الانتخابية وتقسيمها. فلقد عرف وعاش لبنان نظام الدائرة الصغيرة والكبيرة وذلك منذ العام 1920 ولغاية العام 1952 كذلك الدائرة المتوسطة التي طبقت بالمرسوم الاشتراعي رقم 37/1953، كذلك في العام 1960 اعتمد قانون الانتخابات النيابية نظام القضاء (الدائرة الصغرى) ومنذ العام 1992 أي بعد اتفاق الطائف ولغاية اليوم طبق نظام الجمع بين المحافظة والقضاء في قانون واحد، وكذلك الدائرة الوسطى في انتخابات العام 2000,ثم كانت العودة لقانون الستين الذي نعاني ويلاته اليوم، ولإصلاح الواقع الانتخابي لا بد من قانون يحقق الأهداف المرجوة، وهي لبنان الدولة القائمة على الديموقراطية والحريات العامة واحترام حقوق الانسان والتجديد الدائم، وأهم هذه الأهداف:  
1- تمثيل حقيقي متساوٍ وعادل لجميع الفئات السياسية.  
2- إيصال النخبة الى الندوة البرلمانية الحاملة لمشروع الدولة والمؤسسات وسيادة القانون.  
3- تجسيد الانصهار والوحدة الوطنية في البلاد.  
وهذا القانون الذي ندعو الى إيجاده وإقراره يجب ان يقوم على النسبية، وان يقر مبدئياً الدائرة الانتخابية الوسطى (المتوسطة) لصحة التمثيل وفاعليته كما تم الاتفاق عليه في وثيقة الوفاق الوطني، تمهيداً لجعل لبنان دائرة انتخابية واحدة عند قيام الأحزاب السياسية الوطنية وان يتضمن صيغة واحدة لجميع اللبنانيين وآلية واحدة لتنفيذه على جميع اللبنانيين، وان يتضمن إصلاحات عديدة نشدد على أهمها:  
1- تأمين البطاقة الانتخابية والعمل بها والتي استلزم استصدارها ملايين الدولارات ثم ألغوا العمل فيها فيما بعد.  
2- تعديل سن الاقتراع من 21 سنة الى 18 سنة لإفساح المجال أمام الشباب البناني بالمشاركة في الحياة السياسية والانتخابية وفي صنع القرار.  
3- إصدار لوائح شطب انتخابية جديدة لا يمكن التلاعب فيها، بدل اللوائح المعمول بها حالياً والتي تحمل أسماء عديدة هي في عالم الأموات واللاوجود لمنع هؤلاء الأموات من زيارة صناديق الاقتراع في موسم الانتخابات.  
4- السماح للموظفين والعسكريين بالاقتراع والمشاركة بالانتخابات لأنه من حقهم المشاركة في الحياة الوطنية والسياسية لبلدهم وان يشاركوا في صنع قراره.  
5- إنشاء وكالة وطنية تعمل لنشر التوعية الانتخابية وتعريف كل مواطن بحقوقه وواجباته.  
6- تخفيض رسم الترشيح عن العشرة ملايين ليرة ليتسنى للمثقف والنقابي والشباب الطموح ممارسة هذا الحق المقدس والذي ضمنه الدستور للجميع.  
7- إيجاد جهاز مختص لقمع عملية شراء الاصوات واستغلال فقر الناس وحاجاتهم...  
8- ضرورة وضع سقف مالي للحملات الانتخابية تأميناً لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المرشحين، كذلك وللنفقات التي تشمل الدعاية والإعلام والنشاطات على أسس موضوعية.   
9- إعطاء فترات متساوية للمرشحين على وسائل الإعلام ليتسنى لهم عرض مشاريعهم وأفكارهم.  
10- ضرورة الإعلان عن هذا القانون قبل مهلة معقولة من موعد الانتخابات، فلا يفاجأ المرشح في تحضيراته وتحالفاته، ولا يفاجأ الناخب في تكوين قناعاته.  
11- ضرورة تمثيل جميع فئات الشعب في البرلمان من تيارات فكرية ونقابية ومهنية حرة وغير حرة وسياسية وحزبية، وذلك لإضعاف اتجاهات التطرف ولمنع فئة معينة من التسلط على المجالس النيابية.   
وهنا لا بد من التنبيه الى خطورة مبدأ الانتخاب، فمن هنا، من صندوق الاقتراع تبدأ عملية الإصلاح والصلاح ودرء الفساد والإفساد، فمن خلال العملية الانتخابية نستطيع ان ننتج نخبة قادرة على التشريع لقيام دولة المؤسسات. وصحيح ان عملية الاقتراع هذه لا تأخذ من الوقت إلا دقائق معدودة، إلا أنها بالواقع توازي أربع سنوات. فكلما كان اختيارنا لممثلينا صحيحاً ومن أجل الوطن، كان تأسيسنا وبناؤنا صحيحاً ومنتجاً لهذا الوطن.  
وأخيراً لا بد من توجيه كلمة الى اللبنانيين الى أي طائفة أو منطقة انتموا، وهي حضّهم على بلورة تكتلات وأحزاب سياسية وطنية تحمل مشروع وطني قائم على الديموقراطية والمساواة واحترام حقوق الإنسان، وان يلبسوا رداء الوطن الديمقراطي، وهكذا نستطيع التوصل الى قيامة الدولة القائمة على اسس العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون والديمقراطية. ولن نستطيع التوصل الى ذلك، إلا بإنجاز قانون انتخابات نيابية وطني، يحقق الخصوصية الوطنية، ويلغي الخصوصيات الضيقة.  
باحث دستوري وأستاذ في كلية الحقوق- الجامعة اللبنانية\*

http://www.albayanlebanon.com/new/article.php?IssueAr=456&id=22522&idC=2